SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (3) (Sept, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد 3 سبتمبر 2026
ردمد: 3136-2958

الحرب في فلسفة مايكل وولزر

علي خليفة محمد اجويلي
جامعة الزيتونة كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية

War in the Philosophy of Michael Walzer
A Study in Political Philosophy

Al-Zaytuna University
Faculty of Humanities and Applied Sciences
Ali Khalifa Mohammed Ajwaili
Lyajwyly17@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/9/12 تاريخ المراج عة 9/15/ 2026 تاريخ القبول:2026/10/11- تاريخ النشر: 11/09/ 2026

الملخص:

يتناول هذا البحث الحرب في فلسفة مايكل وولزر من منظور الفلسفة السياسية، مستهدفا تحليل مفهومها وعلاقتها بالطبيعة الإنسانية والسلطة والشرعية الأخلاقية .ويناقش مواقف عدد من الفلاسفة من الحرب والسلام، ثم يعرض تصور وولزر للحرب العادلة وشروط مشروعية اللجوء إلى القوة، والقيود الأخلاقية التي يجب مراعاتها أثناء القتال، ولا سيما حماية غير المقاتلين والحد من الخسائر الإنسانية .ويخلص البحث إلى أن مشروع وولزر يمثل محاولة لضبط الحرب أخلاقيا والحد من آثارها، لكنه يواجه صعوبات تطبيقية في ظل تفاوت القوة بين الدول وانتقائية تطبيق المعايير الدولية .وينتهي البحث إلى التساؤل عن إمكان قيام قواعد عادلة وملزمة تسري على الدول جميعها دون تمييز.

الكلمات المفتاحية :الحرب، مايكل وولزر، الفلسفة السياسية، الحرب العادلة، الأخلاق والسياسة، السلام

Abstract

This paper analyzes war in the political philosophy of Michael Walzer, focusing on its relationship to human nature, political authority, and moral legitimacy. It compares philosophical views of war and peace, then examines Walzer's just war theory, including the conditions for resorting to force and the ethical restraints governing conduct in war, especially the protection of noncombatants. The study concludes that Walzer offers a normative attempt to limit war and its human costs, but that the application of such rules remains vulnerable to unequal power relations and selective international practice. It therefore raises the question of whether just and consistently enforceable rules can govern all states without discrimination.

Keywords: War; Michael Walzer; political philosophy; just war theory; ethics and politics; peace.

تمهيد:

لقد تحملت البشرية مشقة العديد من الحروب التي ترتب عليها العديد من الدمار والقتل والتعذيب لأفراد من البشر، فحينما تفكر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وترى معظم دول العالم تتصارع مع بعضها والبشر يقتلون بعضهم البعض، وصور الاطفال والقتلي والمصابين في كل مكان، تشعر وكأنك تتحدث عن كائن متوحش لم تغير الحضارة والمدنية من طبيعته الحيوانية شيئا، وحتي في العصر المعاصر هناك العديد من الحروب والصراعات في بقاع شتي من الكوكب، وهذا يجعل من موضوع الحروب ومحاولة الكشف عن طبيعتها، وأسبابها، ومخاطرها، وكيفية وضع بعض القيود التي تمنع شنها، أمراً ضروريا، بل ومطلبا أكثر ضرورة.

وأصبحت الحروب في العقود الأخيرة إحدى أكثر الظواهر حضوراً في تشكيل الواقع السياسي العالمي، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي تحولت إلى مسرح متواصل للنزاعات المسلحة والصراعات الإقليمية والدولية، فقد شهدت المنطقة

حروبا متلاحقة خلّفت آثار إنسانية وسياسية واقتصادية عميقة، بدءا من الحرب علي قطاع غزة وما صاحبها من خسائر بشرية ودمار واسع في البنية التحتية، مروراً بالحرب الأهلية في سوريا التي انتهت بسقوط نظام بشار الأسد وما ترتب على ذلك من تحولات سياسية وأمنية، وصولا إلى المواجهات العسكرية بين إسرائيل ولبنان، فضلا عن الاعتداء العسكري الامريكي والاسرائيلي علي إيران والذي امتدت آثاره إلى دول أخرى مثل العراق واليمن والكويت والسعودية والامارات العربية المتحدة.....الخ وما نتج عن تلك المواجهة العسكرية من آثار على اسواق الطاقة العالمية مما ترك تأثيرا بالغ الخطورة على حياة الافراد في شتي بقاع الكوكب.

ولم تقتصر آثار هذه الحروب على الدمار المادي وفقدان الأرواح، بل تجاوزتها إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة، وإعادة توزيع موازين القوى، وظهور أنماط جديدة من الصراع لم تعد تقتصر على المواجهات التقليدية بين الدول، وإنما شملت الحروب الأهلية، والنزاعات الطائفية والإثنية، والحروب بالوكالة، والتدخلات العسكرية الخارجية، والصراعات التي تشارك فيها جماعات مسلحة من غير الدول، وقد أدى هذا التحول إلى تعقيد مفهوم الحرب ذاته، فلم تعد الحرب مجرد وسيلة تلجأ إليها الدول لتحقيق أهدافها السياسية، وإنما أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والعسكرية والاقتصادية والقانونية والإنسانية، بما يفرض إعادة النظر في طبيعتها، وأسبابها، وأشكالها، وحدود استخدامها في العلاقات الدولية المعاصرة.

وتجسد دراسة غومة)2026 (توترا معاصرا بين منطق الردع العسكري والسعي إلى الأمن الدولي، وهو توتر يبرز الحاجة إلى معيار أخلاقي مستقل للحكم على استخدام القوة.

وفي ظل هذا الواقع المضطرب، تبرز الحاجة إلى دراسة طبيعة الحرب من منظور الفلسفة السياسية، بوصفها ظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا الدولة والسيادة والشرعية واستخدام القوة والعلاقات الدولية، فالحرب ليست مجرد أداة من أدوات السياسة، وإنما تمثل اختبار حقيقيا لقدرة الفكر السياسي على تفسير العنف المنظم وتقنينه، وتحديد الأسس التي يمكن في ضوئها الحكم على مشروعية اللجوء إلى القوة المسلحة، ومن هنا انشغل عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين السياسيين بتحليل طبيعة الحرب وتفسير دوافعها، ووضع المعايير المنظمة لها، وهو ما أسفر عن ظهور نظريات متعددة كان من أبرزها نظرية الحرب عند وولزر التي تمثل إحدى أهم المحاولات الفلسفية لفهم العلاقة بين الحرب والشرعية السياسية في الفكر السياسي المعاصر.

وتهدف تلك الورقة البحثية إلى مناقشة تصور الحرب عند وولزر، وبيان طبيعتها، ومحاولة وولزر تقليل الحروب من خلال وضع مجموعة شروط للحروب التي يمكن أن تكون مشروعة بين الدول بعضها البعض.

وتنبثق اهمية تلك الورقة البحثية من أنها تتناول موضوعا من الموضوعات ذات الاهمية الكبيرة والاكثر خطورة في تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي في منطقة الشرق الاوسط، وهو موضوع يتعلق بالسؤال الذي طرح من القدم في الفلسفة حول طبيعة الإنسان هل هو كائن اجتماعي؟ ام هو كائن عدواني؟

وذلك من خلال الإجابة علي العديد من التساؤلات: ما الحرب؟ هل الحرب أمرا فطريا؟ أم مكتسب؟ وكيف رأي وولزر الحروب؟ وما الرؤية المستقبلية للحروب في العالم؟ والسؤال الرئيس لتلك الورقة البحثية هو: ما تصور وولزر للحرب ؟ وسوف يتم الإجابة عليه من خلال الكشف عن:

الحرب وغريزة البقاء.

وولزر والسلام.

للحرب العادلة عند وولزر.

إشكالية الدراسة ومنهجها

تتمثل الإشكالية المركزية للدراسة في السؤال الآتي :كيف تصور مايكل وولزر الحرب، وما الحدود الأخلاقية والسياسية التي يضعها للحكم على عدالتها؟ ويتفرع عنه التساؤل عن علاقة الحرب بالطبيعة الإنسانية، ومسوغات اللجوء إلى القوة المسلحة، ومعايير التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ومدى قابلية تلك المعايير للتطبيق على الدول المختلفة .وتتبنى الدراسة مقاربة تحليلية نقدية للنصوص والمواقف الفلسفية المذكورة في البحث، مع الإفادة من المقارنة بين تصورات الحرب والسلام عند المفكرين الذين تناولتهم الورقة.

دراسات منشورة ذات صلة بموضوع البحث

تناولت غومة)2026 (أسلحة الدمار الشامل واستراتيجيات الردع في السياسة الدولية، وخلصت إلى أن امتلاك وسائل الردع لا يلغي احتمالات التصعيد، وأن ازدواجية المعايير تعوق جهود نزع السلاح .وتفيد هذه النتيجة في تقويم البعد التطبيقي للأحكام الأخلاقية المتعلقة .بتقييد استخدام القوة، من دون أن تكون الدراسة بحثا مباشرا في نظرية وولزر

ومن منظور فلسفي مواز، ناقش علي)2026 (تداخل الأخلاق والسياسة في فلسفة جون ديوي، وبيّن أن مشروعية السياسة ترتبط بالحرية والمشاركة والمسؤولية، وهو ما يفتح مجالا لمقارنة معيار الفعل السياسي عند ديوي بمعيار مشروعية العنف لدى وولزر، مع .مراعاة اختلاف موضوع النظريتين

وفي السياق الليبي، بحثت الدحنوس)2026 (إشكالية السيادة والحقوق الإنسانية في حالات النزوح والتوطين ضمن الدولة الهشة، بينما درس المقطوف والكيلاني)2026 (حوكمة الحدود والتهديدات العابرة لها منذ عام 2011 .وتؤكد الدراستان أهمية تحليل العلاقة بين السيادة وأمن الدولة وحماية الإنسان، لكنها لا تختبران بصورة مباشرة شروط الحرب العادلة؛ ومن هنا تتحدد مساحة إسهام البحث الحالي .في النقد الفلسفي لمعايير وولزر

أولا: الحرب وغريزة البقاء:

اختلف الفلاسفة والمفكرون في تفسير طبيعة الحرب وأسباب نشأتها، غير أن فريقا كبيرا منهم رأى أن الصراع يمثل سمة أصيلة في الوجود الإنساني، فقد اعتبر هيرا قليطس أن الحرب أبو الأشياء جميعا، وأن الصراع هو القوة المحركة للتغير والتطور في العالم، ورأى توماس هوبز أن الإنسان، في حالته الطبيعية، يعيش في صراع دائم يجعل حرب الجميع ضد الجميع الوضع الأصلي للعلاقات الإنسانية، الأمر الذي استدعى قيام الدولة لاحتكار القوة وإنهاء الفوضى، أما مكيافيللي، فقد نظر إلى الحرب باعتبارها أداة لا غنى عنها لحماية الدولة وصيانة بقائها، وفي المقابل، رفض عدد من الفلاسفة اعتبار الحرب قدار محتوما أو خاصية فطرية في الإنسان، ورأوا أنها نتاج مؤسسات سياسية واجتماعية قابلة للإصلاح، فقد دعا كانط في مشروعه "السلام الدائم" إلى بناء نظام قانوني دولي يجعل السلام هو الأصل والحرب هي الاستثناء، بينما اعتبر جان جاك روسو أن الإنسان في حالته الطبيعية ليس ميالا إلى الحرب، وإنما تنشأ الحروب مع ظهور الملكية الخاصة والمجتمعات المنظمة والدول، وقبل الخوض في بيان طبيعة الحرب بين الفلاسفة وعرض تصور وولزر يكون السؤال الضروري هو ما معنى الحرب؟

الحرب نقيض السلم وهي لفظ مؤنث وتصغيرها حُريب بغير هاء، فالحرب هي العداوة ويقال أنا حرب لمن حاربني: أي عدو وقوم حرب كذلك، وهي العداوة والتي تدفع إلى أنهاء حالة السلم واعداد العدة بإعداد السلاح والشدة في القتال ونهب الأموال [1] فالحرب تُحمل علي معنى القتل والسلب والنهب وجمعها حروب، ويقال حَ رَبه حربا أي سلبه جميع ما يملك، ورجل حَ رِب أي شديد الغضب.

يتضح من المعنى اللغوي أن الحرب تمثل في جوهرها حالة من التدمير والتخريب والصدام العنيف، تقوم على اعتداء طرف على طرف آخر، سواء أكان ذلك بين أفراد أم بين دول، ويُسخَّر في هذا الصراع مختلف أشكال القوة والعنف والإكراه، فضلا عن الوسائل العسكرية والتقنيات التدميرية، بهدف إخضاع الخصم وتحقيق الغلبة أو فرض الإرادة السياسية، وإرغامه على الاستجابة لمطالب الطرف الأقوى، بما يجعلها إحدى أكثر الظواهر الإنسانية تعبيراً عن الصراع على القوة والنفوذ والمصالح، .والسؤال إذن: هل يُعد هذا السلوك العدواني نزع ة فطرية في الإنسان، أم أنه نتاج عوامل مكتسبة؟

"الحياة صراع مستمر، والسياسة صراع مستمر من أجل السلطة، والأمير يعلن أن زمن الدولة هو زمن القوة [2]"

تلخص هذه العبارة التصور الذي قدمه مكيافيللي بشأن طبيعة الحرب وعلاقتها بقيام الدولة واستمرارها؛ إذ يرى أن الغاية الأساسية للأمير تتمثل في الحفاظ على الدولة وضمان بقائها، وأن تحقيق هذه الغاية لا يكون إلا من خلال ترسيخ السلطة وتدعيم السيادة بالاعتماد على القوة، ومن ثم، تصبح القوة الوسيلة إلى بلوغ الحكم، والأداة اللازمة لممارسته، والضمان الأساسي لاستمراره، وفي هذا السياق، لا يتردد الأمير في توظيف العنف والحزم، بل وحتى القتل متى اقتضت مصلحة الدولة

[1] –ابن منظور: لسان العرب، المجلد الاول، دار صادر، بيروت لبنان، ب.ت. ص303– 302

[2] – ميكافيللي: الامير، ترجمة فاروق سعد، منشورات دار الاتفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979م،ص.176

ذلك، باعتبارها وسائل سياسية تفرضها ضرورات الحكم، وهكذا يكشف مكيافيللي في الأمير عن رؤية سياسية واقعية تجعل من القوة الركيزة الأساسية لقيام الدولة وصون وجودها.

ويرى نيتشه أن الحرب تمثل ظاهرة اجتماعية تتجسد فيها إرادة القوة بوصفها المبدأ الحاكم للحياة الإنسانية؛ فهي تعبير عن النزوع إلى السيطرة والتملك وإخضاع الآخر، ومن هذا المنطلق، لا تبدو الحياة في نظره سوى صراع دائم بين إرادات متنافسة، تسعى كل منها إلى توسيع نطاق نفوذها وفرض هيمنتها على غيرها، فالعالم، في جوهره، شبكة من علاقات القوة، حيث تنظر كل إرادة إلى الإرادات الأخرى بوصفها مجالا لممارسة سلطأنها وتحقيق غاياتها، ولذلك، يغدو الصراع هو الأصل في العلاقات الإنسانية، بينما لا يعد السلام أو التصالح سوى حالة عارضة ومؤقتة تنشأ عن توازن القوى بين الأطراف المتنافسة، سرعان ما تنتهي بمجرد اختلال هذا التوازن وظهور فرصة تُمكّن إحدى الإرادات من بسط هيمنتها على الأخرى [1].

فصراع البقاء والتوسع يمثل التعبير الأوضح عن إرادة القوة، فهي لا تزدهر إلا في مواجهة التحديات والمقاومة، إذ تشتد كلما اشتدت الخصومة، ومن ثم، فإن قيمة الإنسان لا تُقاس بمجرد بقائه، بل بقدرته على تعظيم قوته وتوسيع نفوذه، ولذلك يرفض نيتشه اعتبار إرادة الحياة جوهر الوجود الإنساني، ويؤكد أن المحرك الحقيقي للسلوك الإنساني هو إرادة القوة، بما تنطوي عليه من نزوع دائم إلى التفوق وتجاوز الذات وفرض الهيمنة [2].

ويقول نيتشه "عيشوا في حالة حرب مع أشباهكم ومع انفسكم، كونوا قطاع طرق وفاتحين ما لم تستطيعوا أن تكونوا مهيمنين وملاكين " [3] في حين يكون السلام هو بمثابة فترة استراحة فقط، فيقول" احبوا السلام كوسيلة لتجديد الحروب، وخير السلام ما قصرت مدته، إنني لا أشير عليكم بالسلم بل بالظفر، فليكن عملكم كفاحا، وليكن سلمكم ظفراً " . [4]

وينظر ابن خلدون إلى الحرب بوصفها ظاهرة اجتماعية تنشأ عن طبيعة الاجتماع الإنساني، ويربطها بمفهوم الملك الذي يعني التغلب والقهر وإقامة الحكم، ويرى أن العصبية تمثل الأساس الذي تستند إليه الجماعة في الحماية والدفاع وتحقيق الغلبة، ومنها تنشأ السلطة القادرة على إخضاع الآخرين. فالإنسان، بحكم طبيعته الاجتماعية، يحتاج إلى حاكم يردع العدوان وينظم شؤون الجماعة، ولا تتحقق هذه السلطة إلا بالقوة المستندة إلى العصبية، ولذلك يميز ابن خلدون بين الرئاسة القائمة على السيادة المعنوية والاتباع الطوعي، والملك الذي يقوم على التغلب والقهر وفرض السلطة، ومن هذا المنطلق، خصص فص لا مستق لا في المقدمة لبحث الحروب وأسبابها، مؤكدا أن الحرب ظاهرة ملازمة للعمران البشري، وأن وقوعها أمر تقتضيه طبيعة البشر وتنافسهم على السلطة والغلبة .[5]

يتضح من الرؤى السابقة أن عددا من الفلاسفة نظروا إلى الحرب بوصفها نتيجة ملازمة للطبيعة الإنسانية أو للحياة الاجتماعية والسياسية، فمكيا فيللي جعل القوة والعنف من مقتضيات الحفاظ على الدولة وترسيخ السلطة، ورأى نيتشه أن الصراع هو التعبير الأسمى عن إرادة القوة التي تدفع الإنسان إلى تجاوز ذاته وفرض هيمنته، بينما أرجع ابن خلدون الحروب إلى طبيعة العمران البشري والتنافس على الملك والعصبية، ووفقا لهذه التصورات، يبدو الصراع أمرا يكاد يكون حتميا، إذ تتعارض إرادات الأفراد والجماعات في سبيل تحقيق المصالح، وبسط النفوذ، وصيانة البقاء، فتغدو الحرب إحدى النتائج المحتملة لهذا التعارض، غير أن هذا التصور يثير تساؤلا فلسفيا بالغ الأهمية: هل تمثل الحرب قدراً لا لا يمكن الخروج منه؟

---

[1] - عبدالرحمن بدوي: نيتشة، خلاصة الفكر الاوروبي، سلسلة الفلاسفة ، ط5، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975م ص89 .

[2] - نيتشة: هكذا تكلم زراد شت، الانتصار علي الذات، ترجمة فيلكس فارس، دار القلم، بيروت لبنان، ب.ت،ص198.

[3] - نيتشه: العالم المرح ، ترجمة حسان بوريقية ومحمد الناجي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ب.ت. ص.169.

[4] - نيتشة: هكذا تكلم زرادشت،مرجع سابق، ص.72.

[5] –ابن خلدون: المقدمة، ط2،دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1961م، ص–ص .245–244

الإجابة: بالنفي، ففي مقابل الاتجاه الذي نظر إلى الحرب بوصفها ضرورة تفرضها الطبيعة الإنسانية أو مقتضيات الحياة، ظهر اتجاه آخر جعل السلام البديل الممكن لمنطق الصراع والعنف، فقد انطلق هذا الاتجاه من الإيمان بقدرة الإنسان على تجاوز دوافع الهيمنة والاقتتال من خلال العقل والقانون والمؤسسات السياسية، بما يتيح إقامة علاقات تقوم على التعاون والتعايش بدلا من الصدام، وبهذا التحول ينتقل الإنسان من النظر إلى الآخر باعتباره خصما أو تهديدا، إلى الاعتراف به شريكا في الوجود الإنساني، ومن هنا، دعا العديد من الفلاسفة والمفكرين إلى ترسيخ ثقافة السلام، وعدّوها السبيل الأمثل للحد من الحروب: ترجع البدايات الأولى لفكرة السلام العالمي إلى المراحل المبكرة لنشأة التجمعات البشرية؛ إذ فرضت ضرورات الحياة على القبائل والعشائر البحث عن سبل تضمن الأمن والاستقرار، سواء داخل الجماعة الواحدة أو في علاقاتها مع الجماعات المجاورة، ومع تطور هذه التجمعات إلى مدن ودول ثم إلى إمبراطوريات، برزت الحاجة إلى إيجاد نظام ينظم العلاقات بينها ويحد من الصراعات المستمرة، الأمر الذي مهد لظهور فكرة السلام العالمي بوصفها ضرورة سياسية وإنسانية، وقد تبنى هذا التصور عدد من فلاسفة العصور القديمة، وفي مقدمتهم الرواقيون، الذين دعوا إلى فكرة المواطنة العالمية، وعدّوا جميع البشر أعضاء في مجتمع إنساني واحد تحكمه قوانين العقل والنظام الإلهي، وهو ما جعل السلام أساسا لتنظيم العلاقات بين الشعوب والدول. [1]

وفي القرن الرابع عشر الميلادي دعي (بيار 1412م1490-م) إلى احلال السلام بين الدول، وتبعه في هذا التوجه القديس) دي سان بيير 1737م1814-م(في كتابه مشروع للسلام الدائم في اوروبا سنة 1713م، الذي اقترح كونفدرالية بين الدول الاوروبية مدعومة بمؤتمر دائم وان كان روسو1779-1712م(في كتابه انتقد هذه الفكرة وشكك في امكانية نجاحها، ولكن كانط 1724م-1804م(في كتابه مشروع للسلام الدائم(سنة 1795م، نراه انتقد عدم الاهتمام الكافي الذي نوليه بالوسائل السياسية والمؤسساتية الدائمة في اقامة السلام، وحرر كتابه في اطار نوع من الاتفاقية حيث اكد في المادة الأولى منها ان الدستور المدني لكل دولة يجب ان يكون دستوراً جمهوريا. [2]

وتعتبر أشهر الدعوات الفلسفية للسلام هي دعوة كانط ، فالحرب عند كانط هي وسيلة وليست هدفا في ذاتها، فالمألوف ألا تلجأ الدولة الي استخدام هذه الوسيلة باهظة التكلفة إلا في حالة عدم كفاية السبل الأخرى، ولا يخفي ان استخدام القوة عند اللزوم طبع أصيل من طبائع البشر وان منطق القوة هو اقوي منطق في مجال علاقات الافراد وفي مجال علاقات الدول علي حد سواء [3] وتزداد حاجة البشر للسلم كلما ازداد شعورهم بأنهم مهددون في وجودهم وفي كينونتهم [4].

ولذك يعلن كانط ان "الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي يجب تربيته، ونقصد بالتربية الرعاية والانضباط والتعليم....لأن الانضباط يحول الحيوانية إلى الإنسانية [5]" فلا يستطيع الإنسان ان يصير انسانا إلا بالتربية فهو ليس سوي ما تصنع به التربية.

إذن الإنسان لا يولد انسانا اجتماعيا بل يصبح كذلك بفعل التربية والتعليم واكتساب القيم الأخلاقية والسياسية والجمالية، ومن هنا يظهر دور النسق الخلقي في المجتمع ودوره في تهذيب النفس البشرية وتحويلها من طابعها البيولوجي القائم علي الصراع والحرب، إلي الطابع الاجتماعي المتعايش في حالة سلام مع الآخرين، المؤمن بأهمية التعاون داخل المجتمعات حتي تستمر الحياة الإنسانية وتزهر الحياة.

---

[1] –جلين تيندر: الفكر السياسي، الاسئلة الابدية، ترجمه/ محمد مصطفي غنيم، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1993م، ص69.

[2] – يمانويل كانط: مشروع للسلام الدائم، ترجمة/ عثمان امين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م، ص.41

[3]– محمد سامي عبد الحميد: قانون الحرب، ط2، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2007م، ص.223

[4] – ايمانويل كانط: مشروع سلام دائم، محاولة فلسفية، ترجمة نبيل الخوري، دار صادر، بيروت، 1985م، ص.64

[5] – ايمانويل كانط: تأملات في التربية، ترجمة محمود بن جماعة، دار محمد علي الحامي للنشر، صفاقس، 2005م،.11ص

ثانيا: وولزر(*) والسلام:

لقد اختلف الفلاسفة عبر العصور في الاعتراف بقدرة التربية والأخلاق –وفق تصور كانط- في نشر السلام داخل المجتمعات، وأنهاء حالة الحروب والصراعات، ولقد نجم عن هذا الاختلاف عدة اتجاهات متباينة منها:

فيري البعض، ضرورة الربط بين التربية والأخلاق والسياسة، وانه لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وظهر ذلك في الفكر الشرقي القديم، حتى كانت تعتمد الانظمة السياسية على السلطة الأبوية البطريركية(سواء في مصر أو في الصين أو في غيرهما، ولما كانت سلطة الأب سلطة اخلاقية دينية، فإننا نستطيع ان نقول بوحدة الأخلاق والسياسة في الفكر القديم [1] كما دعي بعض فلاسفة اليونان إلى الربط بين الأخلاق والسياسة، بداية من افلاطون وخاصة محاورته الجمهورية، والتي تناول فيها مسألة العدالة التي هي بحق مسألة اخلاقية سياسية، وارسطو أيضا كان يبحث عن الخير الأقصى للحياة الفاضلة، وهذا ما وجدناه في كتابيه السياسة، والأخلاق إلى نيقوماخوس[2]. وعلي الجانب الآخر، يري بعض المفكرين ضرورة الفصل بين الأخلاق والسياسة، وأهم ممثليه "مكيافيللي" وخاصة في كتابه الأمير، وهو صاحب المبدأ القائل " الغاية تبرر الوسيلة" ونادي بعدم التزام الحاكم بأية قيود اخلاقية، وان كل شيء مباح في السياسة وقد سار علي نفس النهج توماس هوبز" صاحب كتاب الفياثان"[3] والسؤال: كيف يري وولزر العلاقة بين السياسة والأخلاق والتربية؟

يري وولزر ان السياسيين دون الاشخاص العاديين يمكنهم وحدهم ان ينتهجوا مسألة "الايدي القذرة hands dirty "في سبيل تحقيق الصالح العام. [4]

مايكل وولزر(Walzer Michael 1935 م(....- فيلسوف امريكي ليبرالي وهو أحد فلاسفة مذهب الكوميونات وهو اتجاه في الفلسفة الاجتماعية والسياسية وهو يؤكد علي اهمية دور المجتمع في الحياة الأخلاقية، من أهم مؤلفاته: الحروب العادلة وغير العادلة Wars Unjust and Just 1977م وكتاب "مجالات العدالة 1983م، مفهوم العدالة عند مايكل وولزر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة سوهاج، 2012م of Spheres justice وغيرهما من المؤلفات: انظر: حمدي عبد الحميد محمد:

يفضي هذا التصور إلى أن وولزر لا يستبعد، في ظروف استثنائية، اللجوء إلى وسائل تتعارض مع القواعد الأخلاقية التقليدية في إدارة الشأن السياسي وحماية الدولة، فهو لا ينكر أهمية الأخلاق في المجال السياسي، وإنما يرى أن الالتزام الصارم بها قد لا يكون كافيا دائما لمواجهة التهديدات التي تستهدف بقاء الدولة، وعندما تتعرض حياة الأفراد أو أمن الدولة لخطر جسيم، قد يجد صانع القرار نفسه مضطراً إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تتجاوز بعض القيود الأخلاقية من أجل صون البقاء.

وتوفر دراسة علي)2026 (منظورا مقارنا يربط الأخلاق بشرعية الفعل السياسي، بما يساعد على توضيح اختلاف تسويغات القوة عن .معايير تقويمها أخلاقيا

وعلى الرغم من الجهود الفلسفية التي سعت إلى ترسيخ قيم السلام ونشر المبادئ الأخلاقية، وعلى رأسها دعوة كانط إلى تربية الإنسان على احترام القانون والتعايش السلمي، فإن هذه الجهود لم تنجح في القضاء على الحروب أو منع الصراعات من الاستمرار عبر التاريخ، فقد ظل الإنسان، رغم إدراكه للقيم الأخلاقية، يلجأ إلى العنف كلما تعارضت المصالح أو تعرضت الدول لتهديدات، ومن ثم، اتجه اهتمام الفلاسفة والمفكرين إلى البحث عن وسائل تحد من وحشية الحروب بدلا من افتراض إمكان توقفها نهائيا، فظهرت قواعد أخلاقية لتنظيم القتال، وحماية المدنيين، وحسن معاملة أسرى الحرب، وغيرها من المبادئ التي أصبحت تشكل أساسا لما يُعرف بأخلاقيات الحرب.

---

[1] - امام عبد الفتاح امام: الاخلاق والسياسة " دراسة في فلسفة الحكم"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م،131ص.

[2] – امام عبد الفتاح امام: الاخلاق والسياسة "مرجع سابق، ص– ص 171–187.

[3] - نفسه، ص 249.

[4] - Michael Walzer: «Political action: The problem of dirty hands». Philosophy and public affairs، Volume 2، Issue 2، Winter 1973، p، p160، 180.

وفي السياق نفسه، سعى عدد من المفكرين إلى تحديد الشروط التي يمكن أن يصبح فيها اللجوء إلى الحرب مبرراً من الناحية الأخلاقية، فنشأت نظرية الحرب العادلة بوصفها محاولة للتوفيق بين ضرورات السياسة ومتطلبات الأخلاق، ويُعد مايكل وولزر من أبرز الفلاسفة المعاصرين الذين أعادوا صياغة هذه النظرية، ساعيا إلى وضع معايير أخلاقية تحدد الحالات التي يجوز فيها استخدام القوة المسلحة، والقيود التي ينبغي الالتزام بها أثناء الحرب، ومن هنا يثور التساؤل: ما المقصود بالحرب العادلة؟ وما الأسس الأخلاقية التي يمكن أن تبرر اللجوء إلى الحرب؟

ثالثا: الحرب العادلة عند وولزر:

وفي خضم هذا الجدل بين دعاة الحرب وأنصار السلام، برز اتجاه فلسفي لم ينطلق من افتراض إمكانية القضاء على الحروب نهائيا، وإنما سعى إلى الحد من انتشارها وتقليل آثارها المدمرة، فلقد حاول مايكل وولزر تقديم إطار فلسفي يوازن بين واقع الصراعات المسلحة وبين ضرورة الحفاظ على القيم الإنسانية، فطوّر فكرة الحرب العادلة بوصفها محاولة للحد من اللجوء إلى الحرب، وحصرها في أضيق الحدود الممكنة، فضلا عن تقليل ما تخلفه من خسائر ومعاناة إنسانية، بهدف إخضاع الحر الي ضوابط ومعايير تجعل استخدامها استثناء لا أص لا، وتمهد لإقامة نظام دولي أكثر احتراما للإنسان وقيمه، والسؤال: هل وولزر هو اول من قدم نظرية عن الحرب العادلة؟

الإجابة، بالنفي، فالنقاش حول عدالة الحرب لم يبدأ مع مايكل وولزر، بل يمتد بجذوره إلى العصور القديمة، حيث رافق التفكير في الحرب منذ نشأتها، ومن هذا الجدل التاريخي تبلورت نظرية الحرب العادلة، التي سعت إلى وضع معايير أخلاقية تحدد الحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى الحرب، والضوابط التي ينبغي الالتزام بها أثناء إدارتها، بما يضمن توافقها مع مبادئ العدالة والاعتبارات الإنسانية، وفي هذا السياق، جاء إسهام وولزر ليعيد بناء هذه النظرية في ضوء تحديات العصر الحديث، مؤكدا ضرورة إخضاع الحرب لضوابط أخلاقية تحد من اللجوء إليها وتخفف من آثارها المدمرة. ففكرة الحرب العادلة متأصلة في مختلف التقاليد العلمانية والدينية، ولقد ساهمت الفلسفة المسيحية في العصور الوسطي في تحليل الحرب من منطلق لاهوتي واخلاقي فقد بين اوغسطين وتوما

الاكويني واصطلحا علي تسميتها بالحرب العادلة، كما ساهم فلاسفة عصر النهضة في تكوين نظرية

الحرب العادلة امثال "فرنسيسكو دي فيتوريا 1546-1483، وهو غوغروسيوس .(1583-1645) [1]

ويتألف مفهوم الحرب العادلة من عنصرين أساسيين هما: الحرب والعدالة، فالحرب تعني استخدام القوة المسلحة في إطار صراع بين دولتين أو أكثر، وقد يكون اللجوء إليها بدوافع مختلفة، كالدفاع عن النفس، أو رد العدوان، أو السعي إلى تحقيق مصالح سياسية أو استراتيجية، أما العدالة، فتشير إلى خضوع هذا الاستخدام للقوة لمجموعة من المبادئ الأخلاقية والقانونية التي تحدد مدى مشروعية اللجوء إلى الحرب، والقيود الواجب الالتزام بها أثناء إدارتها، ومن ثم، فإن مفهوم الحرب العادلة لا يهدف إلى تمجيد الحرب أو تبرير العنف، وإنما إلى إخضاعه لمعايير الشرعية والعدالة والإنسانية، بما يحد من آثاره ويحفظ الحقوق الأساسية للأفراد والدول. [2]

إذن، نظرية الحرب العادلة هي ذلك الاطار الذي يتضمن مجموعة من القيم والضوابط والمعايير التي تحدد في مجموعها ما هو عادل وما هو غير عادل بالنسبة للحرب، سواء علي مستوي شنها ابتداء أو علي مستوي ادارة عملياتها بعد اندلاعها فعلا [3] فهي محاولة إضفاء الطابع الديني والشرعي والأخلاقي على الحرب التي تخوضها دولة ضد دولة أخرى، وبشكل عام يتحدد مفهوم الحرب العادلة انطلاقا من الأسباب والموضوع والوسائل والأهداف والأطراف وطبيعة الحرب وما قبل الحرب وأثناء الحرب وما بعد الحرب . [4]

---

[1] – قاموس الفكر السياسي: ج1، مجموعة من المختصين، ترجمة: انطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق،1994،ص242.

[2] – جميل حمداوي: هل هناك حرب عدالة؟،كتاب الاصلاح، الكتاب الرابع عشر، 2016م، ص.14 انظر :https://2u.pw/r61Vx3

[3] – عبد الله نصار: مدخل الي نظرية الحرب العادلة ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة،1993م، ص5 .

[4] -Brain orend: the Morality of War ،Peterbrough ،Broadview press ،2006 ،P4.

وفي ذات السياق، يتساءل كانط: ما معنى حرب عادلة؟ ويجيب، إنها الحرب التي لا تجوز إلا ضد عدو ظالم، فمن هو العدو الظالم؟ "حيث تكون النظم فاسدة فإنه يكون من حق الشعب اصلاحها بالقوة وارتكاب الظلم مرة واحدة ابتغاء تأسيس العدالة علي نحو وطيد وجعلها تزدهر [1]" وبالتالي لتصبح الحرب عادلة لابد من وجود الظلم سواء كان داخليا من الحكومات أو خارجيا من حكومات دول اخري.

ولقد ظهرت فكرة الحرب العادلة في اللاهوت الكاثوليكي فيما يسمي بقانون" حق شن الحرب": تعود تلك الفكرة إلى القديس اغسطين الذي اعطي صياغته الأولى وطرح سؤالا محرجا وهو هل من الضروري ان يكن المسيحي آثما إذا شن حربا؟ فعلي الرغم من ان اغسطين دعي تكرار الي إلغاء الحرب في كتابه "مدينة الله" فسمح أيضا باستثناءات تجلت اهميتها في ان الكنيسة وافقت عليها فيما بعد، فقد ذكر القديس اغسطين في الكتاب السادس: بما ان الأسوأ هو ان يحكم الأشرار العادلين من ان يخضع العادلون للأشرار إذن حرب العادلين ضد الأشرار لن تكون مجرد شر لابد منه لكنها تدعي وبحق حادثا سع يدا، وفي الكتاب التاسع عشر أضاف قائلا، بالرغم من ان الرجل الحكيم دائما يرفض ان يضطر الي الخوض في حروب عادلة فان هناك مناسبات يضطره ظلم الطرف المضاد إلى ادراك ضرورة خوض حروب عادلة [2]"

كما حدد توما الاكويني ثلاث شروط لشن الحرب العادلة:

1.أمير شرعي يأذن بالحرب.

2.أن تكون الحرب بنية سليمة هدفها تعزيز كل ما هو جيد ودحر كل ما هي سيء.

3. قضية عادلة ضد عدو بعد الشعور بانه من الذنب عدم الرد عليه. [3]

معنى ذلك، ان فكرة الحرب العادلة، أو محاولة وضع مجموعة من الشروط لشن الحروب، أو صياغة مجموعة من القواعد الأخلاقية أثناء الحروب ليست محاولة حديثة أو ترجع إلى مايكل وولزر وإنما تعود تلك الفكرة إلى العصور الوسطي عند اوغسطين وتوما الاكويني، وكذلك اشار اليها الفيلسوف الالماني كانط، ويكون السؤال الان: ما هو تصور وولزر لفكرة الحرب العادلة؟

يعد وولزر من اشهر فلاسفة السياسة المعاصرين الذين تناولوا نظرية الحرب العادلة، ويعد مؤلفه)الحرب العادلة وغير العادلة حجاج اخلاقي مع امثلة تاريخيةJust and un just wars A moral ( )

موضوع حول المعاصر الفلسفية الأعمال أهم منArgument with historical illustrations

الحرب العادلة.

كما تتمثل أهمية وجهة نظر وولزر في الحرب العادلة أنه أعطى لها فرصة جديدة للحياة وأعادها إلى خريطة النظرية الاجتماعية والسياسية المعاصرة، فكان هدفه هو:

1. تمييز مفهومه للحرب العادلة عن مفهوم اللاهوتيين في العصور الوسطي للحرب العادلة، بواسطة تأسيسها على مبادئ أخلاقية وحقوق الإنسان بدلا من مبدأ الحرب المقدسة والاخلاص الإلهي.

2. ومبرراته للحرب العادلة اخلاقية، غير مشتقة من الحق الالهي، أو المنفعة الفردية، أو الحسابات الاقتصادية[4] .

---

[1] – عبد الرحمن بدوي: ايمانويل كانط فلسفة القانون والسياسة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1979م، ص–ص228 – 229 .

[2] - كوين تنسكنر: اسس الفكر السياسي الحديث، الجزء الاول، عصر النهضة، ترجمة : حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2012م، ص439.

[3] -Aleksander Jokic: «what's a just war theorists ?». Journal of theological and philosophical Criminology .Vol 4 (2) ،July 2012 ،p 92.

[4] -Ronan O Callaghan :Ethics as Response: A Critical Analysis of Michael Walzer's Just War Theory in the Context of Ira ،Doctor of Philosophy ،Faculty of Humanities ،University of Manchester،2013 ،P30.

يرى وولزر أن الحرب العادلة تقوم على منظومة من المبادئ والمعايير الأخلاقية التي تنظم استخدام القوة المسلحة من جانب الدول، سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو الوسائل التي تلجأ إليها أثناء القتال، وتكتسب هذه المبادئ إلزامها من كونها تعبر عن إجماع أخلاقي وإنساني تشكل عبر التاريخ، واستند إلى مصادر متعددة، من بينها القواعد القانونية، والتقاليد الدينية، والفلسفات الأخلاقية، والأعراف الدولية، والاتفاقيات المنظمة للحروب، ومن ثم، فإن الحرب ليست مجالا تتحرر فيه الدول من القيود الأخلاقية، بل تخضع لما يسميه وولزر تقليد الحرب، وهو الإطار المعياري الذي يفرض قيودا أخلاقية وقانونية على استخدام العنف، ويحدد الحدود التي ينبغي ألا تتجاوزها الدول حتى في أوقات النزاع المسلح.[1]

فعقب احداث 11 سبتمبر 2001م أصدر مايكل وولزر رفقة ستين اكاديميا امريكيا بيانا بعنوان لماذا

نحارب" رسالة من امريكا" أوضح البيان آراء فكرية وقيم أساسية تمثل وفقا لهم أفضل ما في الولايات المتحدة الأمريكية إنها القيم التي ذهبت امريكا إلى الحرب من أجلها وهي:

1. يولد البشر جميعا احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.

2.الموضوع الأساسي للمجتمع هو الفرد البشري والدور المشروع للحكومة يتمثل في حماية وتعزيز شروط الازدهار البشري.

3. للبشر رغبة طبيعية في السعي إلى الحقيقة المرتبطة بأغراض الحياة وغاياتها النهائية.

4. حرية الضمير والحرية الدينية من حقوق البشر التي لا يمكن المساس بها.

5.القتل باسم الرب مناقض للإيمان به وخيانة عظمي لشمولية وعامليه الايمان الديني.

6. نحن نحارب دفاعا عن انفسنا وعن هذه المبادئ العالمية الشاملة. [2]

ونخلص من تلك المبادئ التي اعلن عنها المفكرون والفلاسفة أنها قد تتحول، في بعض الأحيان، إلى أدوات لتبرير التدخلات العسكرية أكثر من كونها ضوابط أخلاقية لاستخدام القوة، فقد استندت الولايات المتحدة، في عدد من تدخلاتها الخارجية، إلى شعارات الدفاع عن الحرية، وتعزيز الازدهار الإنساني، وحماية حرية الضمير والمعتقد، ومواجهة الجماعات التي تمارس العنف باسم الدين، لتبرير استخدام القوة العسكرية خارج حدودها، ومن ثم، يذهب بعض النقاد إلى أن هذه المبادئ قد أُعيد توظيفها لخدمة المصالح الاستراتيجية والسياسية، بما منح الولايات المتحدة دورا واسعا في تحديد متى يكون التدخل العسكري مشروعا، وهو ما أثار جدلا فلسفيا وقانونيا حول مدى حياد مفهوم الحرب العادلة، وما إذا كان يُستخدم أحيانا لإضفاء الشرعية على سياسات القوة أكثر من كونه إطارا أخلاقيا يحد من اللجوء إلى الحرب.

والسؤال الآن: هل وصف الحرب بالعادلة عند وولزر تجعلها أخلاقية؟

والجواب: أن الحرب، من حيث المبدأ، تمثل فعلا يتعارض مع القيم الأخلاقية، لما تنطوي عليه من عنف وإزهاق للأرواح وإلحاق للدمار، غير أن وولزر يرى أن هذا لا يعني غياب الأخلاق عن ميدأن الحرب، بل على العكس، فحتى في ظل هذا الشر الأخلاقي تظل هناك قواعد ومعايير يجب الالتزام بها للحد من آثارها الإنسانية، ويؤكد أن الاختبار الحقيقي للأخلاق لا يظهر في أوقات السلم، وإنما يتجلى في أحلك الظروف، وعلى رأسها الحرب؛ فإذا استطاعت المبادئ الأخلاقية أن تقيد سلوك المتحاربين في أكثر المواقف عنفا، فإن قدرتها على تنظيم سائر مجالات الحياة تصبح أكثر رسوخا وفاعلية.[3]

وعند الاطلاع علي مؤلفات وولزر تشعر وكأن وولزر يشعر بشيء من التناقض عند حديثة عن عدالة الحروب، فوضع مجموعة من التأكيدات للوصول من خلالها علي اجابة على تساؤلاته عن عدالة الحروب وهي:

1.ضرورة الاقرار بصعوبة وتعقد القرارات الخاصة التي تعود إلى تركيبة العالم.

---

[1] -Michael walzer: just and unjust wars a moral argument with historical illustrations new York basic books.

[2]- David Blankehorn and other signatories: «What we’re fighting for a letter from America». U.S. A: Institute for American values ،2002 ،p ،p 1 ،17.

[3] - M ،walzar ،arguing about War ،New York ،Haven Yale Universality Press ،2004 ،p50.

2.اذا كانت اللغة تعكس العالم الذي نعيش فيه فإن القاموس الأخلاقي يعتبر من طبيعة مقبولة وثابته وعامة ويمكننا من اصدار احكام جماعية مشتركة.

3. ان الحياة الأخلاقية ليست حياة فردية بقدر ما هي حياة جماعية في جوهرها. [1]

ويعدد لنا وولزر مدي صعوبة تناول الحروب من الناحية الأخلاقية وحدد مجموعة من التناقضات في الحروب متسائلا عن كيفية تقديم حلول لها، لكي تكون بمثابة مبرراً لوجهة نظره وموقفه تجاه عدالة الحروب، ومن تلك القضايا:

أن الحرب تتطلب انتصار، هذا جانب، وهنا تكمن اشكالية وهي أن القتال بشكل عادل ليس أمراً سهلا، فالحرب العادلة تفترض عدم ضرب جندي جريح، مع انه من الممكن ان تظهر فكرة أخري، وهي الضرورة العسكرية، وبالتالي يمكن ضرب الجندي الجريح لتحقيق مبدأ الضرورة العسكرية وتحقيق الانتصار، وبالتالي تكون القواعد الأخلاقية في الحرب لا تتمتع بالقوة الكافية لمنع تجاوزها، ولكن يجب العمل دائما وفقا للقاعدة القائلة "كلما كانت الحرب عادلة كانت قانونية ومشروعة "

• أن الحرب تتضمن اعتداء من دولة على دولة أخري، فما موقف الدول غير المشتركة في الحرب، هل هي محايدة؟ ان هذا الحياد يعتبر مشاركة جماعية وإرادية في النزاع.

• ويوضح وولزر اشكالية اخري، ففي الحرب حالات استعجالية قصوي: اي أن الحرب قد تحتم عدم التمييز بين المحاربين وغير المحاربين، أي يجب أن تكون الحرب بين المحاربين فقط اما المدنيين فلا يجب التعرض لهم، إلا انه يبرر لبريطانيا ما قامت به في الحرب العالمية الثانية عندما امرت طياريها الحربيين بقصف المدن الالمانية، فما موقف الأخلاق من ذلك؟

فهل تعتبر القنبلة الانجليزية علي المدن الالمانية-المدنيين- في الحرب العالمية الثانية تعتبر شكل من اشكال الحرب العادلة عند وولزر؟

الإجابة، نعم، فهو يري ان اثناء الحرب العالمية الثانية كانت الجيوش الالمانية –النازية-تحقق تقدم كبير في اراضي اروربا ولم يكن امام انجلترا الا هذا السلوك لأنها امه تم الاعتداء عليها وعلي مقربة من الدمار والهلاك، فقامت بمحاولة الدفاع عن نفسها وهذا ما يطلق عليه وولزر الطوارئ القصوى، اي احترام العدالة إلا اذا كانت السماء علي وشك السقوط.

• فكرة الردع والمتمثلة في انه في ظل تهديد غير اخلاقي يجب التقدم برد غير اخلاقي.

• والمسئولية في الحرب، علي من تقع المسئولية في الحرب؟ ان المسؤولية القانونية تقع علي القيادة السياسية لأنها هي المسئولة عن تحريك آلة الحرب، وأما من هم دونهم فتقع عليهم المسئولية الأخلاقية أي يعتبرون مدنيين اخلاقيا كما يعتبر المواطنين كذلك مسؤولين عن ذلك حسب موقفهم من مساندة الحرب أو عدم مساندتها وموقفهم من ارتكاب الجيش –جيشهم- للجرائم [2].

ويُستخلص من هذه الإشكالات أن ثمة توترا دائما بين الحرب والأخلاق؛ فالحرب، بطبيعتها، تقوم على استخدام العنف لتحقيق النصر، في حين تسعى الأخلاق إلى تقييد هذا العنف وحماية الكرامة الإنسانية، ومن هنا، يقر وولزر بأن رجل الدولة قد يجد نفسه، في بعض الظروف الاستثنائية، مضطراً إلى انتهاج ما يُعرف بالأيدي القذرة" حفاظا على المصلحة العامة، وهو ما يكشف عن تعارض ظاهري بين مقتضيات السياسة ومتطلبات الأخلاق، كما تثير الحرب إشكالية أخرى تتعلق بالمسؤولية؛ إذ يميز وولزر بين مسؤولية القادة عن قرار اللجوء إلى الحرب، ومسؤولية الجنود عن أفعالهم أثناء تنفيذ العمليات العسكرية، غير أن هذا التمييز يظل محل نقاش؛ إذ يمكن القول إن القادة، بوصفهم أصحاب القرار في إشعال الحرب وتوجيه مسارها، ينبغي أن يتحملوا النصيب الأكبر من المسؤولية الأخلاقية، إلى جانب مسؤوليتهم القانونية، لأن قراراتهم هي التي تضع الجنود في مواقف قد تدفعهم إلى ارتكاب أفعال تتعارض مع المبادئ الأخلاقية، ومن ثم، فإن نظرية الحرب العادلة، رغم سعيها إلى إخضاع الحرب للضوابط الأخلاقية، لا تخلو من إشكالات فلسفية تتعلق بإمكان التوفيق بين ضرورات الحرب ومتطلبات الأخلاق.

---

[1] - Michael Walzer ،War just and unjust wars ،Basic Books in ،New York ،2006 ،p.36

[2] - Michael Walzer ،War just and unjust wars ،p.398.

ولإثبات رؤيته، اعتمد وولزر اعتمادا كبيرا على المنهج التاريخي، فاستند إلى عدد كبير من الحروب والأحداث العسكرية، دون التقيد دائما بتسلسلها الزمني، متخذا منها مجالا لاختبار مبادئ الحرب العادلة وتطبيقها على الوقائع التاريخية، ومن خلال تحليل هذه النماذج، حاول الإجابة عن سؤال جوهري: هل كانت هذه الحرب عادلة أم غير عادلة في ضوء المعايير الأخلاقية التي وضعها؟ غير أن هذا المنهج يثير تساؤلا نقديا؛ إذ يبدو أن وولزر انصرف في كثير من الأحيان إلى تحليل الوقائع التاريخية أكثر من انشغاله بمعالجة الإشكالات الفلسفية التي تثيرها نظريته، الأمر الذي جعل عرضه أقرب إلى توظيف التاريخ لتأكيد صحة مبادئه، بدلا من تقديم معالجة عقلية ومنهجية للتناقضات التي تطرحها فكرة الحرب العادلة ذاتها.

واستعان وولزر في بناء نظريته بالعديد من النماذج التاريخية، من بينها حرب أثينا، والحرب العالمية الثانية، وحرب كوريا، وحرب فيتنام، وحرب الخليج الأولى والثانية، وغيرها من الصراعات المسلحة، ساعيا إلى اختبار مبادئ الحرب العادلة في ضوء الوقائع التاريخية، ومن خلال هذه النماذج، ناقش الرأي الشائع الذي يذهب إلى أن "كل الوسائل في الحرب مقبولة"، وهو التصور الذي يبيح استخدام العنف دون قيود من أجل تحقيق النصر، غير أن وولزر يرفض هذا المنطق، مؤكدا أن الحرب، مهما كانت دوافعها، لا تُسقط الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وأن السعي إلى الانتصار لا يبرر انتهاك حقوق الأبرياء أو تجاوز الضوابط الأخلاقية التي تحكم استخدام القوة [1] .

وذلك القول الاخير، يؤكد علي الحرب عنف ودمار، وكل شئ مباح فيها، ويجب البحث عن الانتصار بأي شكل من الاشكال، بعيدا عن المعايير الأخلاقية.

كما يرفض وولزر النظر إلى الحرب بوصفها جريمة في جميع الأحوال، ويرى أن الحكم الأخلاقي عليها يتوقف على السياق والظروف التي تنشأ فيها، وما إذا كانت حربا عدوانية أم دفاعية، كما ينتقد وصف الحرب بأنها "جحيم" على نحو مطلق، لأن هذا الوصف يتجاهل أن هناك من يختار الاشتراك فيها بإرادته، كالجنود المحترفين والمرتزقة، غير أن وولزر يؤكد في الوقت نفسه أن الحرب لا تنفصل عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية؛ فإذا كانت الحرب تمثل اعتدا ء على دولة ذات سيادة، فإن هذا الاعتداء يعد انتهاكا للنظام الدولي القائم على استقلال الدول وسلامة أراضيها، ومن ثم، فإن استخدام القوة أو التهديد بها ضد دولة أخرى يمثل فعلا غير مشروع، ويمنح الدولة المعتدى عليها الحق في الدفاع عن نفسها، بل ويبرر مقاومة المعتدي والعمل على ردعه ومعاقبته، وهكذا يجعل وولزر العدوان نقطة الانطلاق في التمييز بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة، باعتباره الأساس الذي تُبنى عليه أحكام الحرب العادلة [2].

ويكشف وولزر عن الدافع الحقيقي لتأليف كتابهWars Unjust and Just ، مؤكدا أن اهتمامه بالحرب لم ينطلق من تأمل فلسفي مجرد، وإنما من واقع سياسي عايشه بنفسه، ولا سيما التدخل الأمريكي في حرب فيتنام، فهو يقول: "لم أبدأ بالتفكير في الحرب بشكل عام، ولكن بالتفكير في حروب معينة، وقبل كل شيء بالتدخل الأمريكي في فيتنام، ولم أبدأ كفيلسوف، بل كناشط سياسي" ثم يضيف "لقد وعدت نفسي بأنني سأحاول يوما ما أن أطرح الجدل الأخلاقي حول الحرب بطريقة هادئة وتأملية"، وتكشف هذه العبارات أن مشروع وولزر لم يكن مجرد بناء نظري، بل محاولة لإعادة إخضاع الحرب للتقييم الأخلاقي، من خلال تحليل الوقائع التاريخية واستخلاص المبادئ التي ينبغي أن تحكم اللجوء إلى القوة المسلحة وإدارتها. [3]

وتكشف هذه المقدمة عن المنطلق الذي انبنى عليه مشروع وولزر في الحرب العادلة والحرب غير العادلة؛ إذ يقر بأن اهتمامه بالحرب بدأ بوصفه ناشطا سياسيا تأثر بالأحداث المعاصرة، وفي مقدمتها حرب فيتنام، قبل أن يتحول إلى معالجة فلسفية للمسألة، وربما يفسر ذلك اعتماده المكثف على تحليل الوقائع التاريخية أكثر من انشغاله بإقامة بناء نظري خالص أو بحل الإشكالات المنطقية التي يثيرها مفهوم الحرب العادلة، فقد لجأ إلى دراسة نماذج متعددة من الحروب، مستخلصا منها المبادئ التي رأى أنها تحكم التمييز بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة، وساعيا إلى تأسيس إطار أخلاقي يجعل الحرب عادلة.

---

[1] -Michael Walzer ،War just and unjust wars ،p.34

[2]- Ibid ،P120.

[3]- Ibid ،P xi.

وينتمي وولزر إلى النظرية الواقعية الدفاعية والتي تتبني ان الدول في النظام الدولي تسعي بشكل رئيسي إلى الحفاظ علي امنها الوطني من خلال قدرات دفاعية كافية، والدولة لا تسعي وراء التوسع العدواني أو الهيمنة بل تسعي للحفاظ علي الوضع الراهن والحفاظ علي حدودها وسلامتها .[1]

رابعا: مبادئ الحرب العادلة:

يحدد وولزر مجموعة من المبادئ والمعايير التي يمكن في ضوئها التمييز بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة، وتنقسم هذه المبادئ إلى قسمين رئيسين يرتبط كل منهما بإشكالية فلسفية مستقلة، يتعلق القسم الأول بالسؤال: متى يكون اللجوء إلى الحرب مشروعا؟ وهو ما تعالجه نظرية حق اللجوء إلى الحرب(Jus ad (Bellum ، التي تحدد الشروط الأخلاقية والقانونية التي تبرر استخدام القوة المسلحة، أما القسم الثاني فيتعلق بالسؤال: كيف ينبغي أن تُدار الحرب؟ وهو ما تتناوله نظرية الحق في إدارة الحرب(Jus in (Bello ، التي تضع الضوابط الأخلاقية والقانونية المنظمة لسلوك الأطراف المتحاربة أثناء النزاع، ومن خلال هذين البعدين، يضع وولزر إطار متكاملا للحكم على الحروب، سواء من حيث مشروعية اللجوء إليها أو من حيث مشروعية الوسائل المستخدمة في إدارتها، بما يسمح بالتمييز بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة وتلك المبادئ التالية هي التي تكون قبل شن الحرب:

1-أن تكون الحرب دفاعا عن قضية عادلة: بمعنى ان قرار الحرب يجب ان يستند الي ادارة في تحقيق العدل وليس الانتقام استجابة لشر واقع.

2-ان يكون الهدف من الحرب عادل: بمعنى يجب ان يكون الهدف من شن الحرب هدفا عادلا كحماية الأبرياء أو اقامة سلام عادل.

3-أن تكون الحرب ضرورية: بمعنى استيفاء جميع الوسائل الدبلوماسية والسياسية لحل النزاع واعادة الحق والمحافظة على السلم والامن الدوليين.

4-ألا يتم اعلأن الحرب الا عن طريق هيئة حكومية وشرعية.

5- أن يكون هدف الحرب ممن تحقيقة: اي لا يمكن شن الحرب الا اذا كان الامل والهدف المرسوم يمكن تحقيقه عسكريا. [2]

ويضع وولزر مجموعة قواعد داخل أحداث الحرب نفسها وهي:

1. يجب التفرقة بين المحاربين وغير المحاربين، بمعنى أن الحرب العادلة لا تشن هجوما مقصودا ومباشرا علي غير المحاربين.

2.يجب الا تتجاوز المكاسب المتوقعة أو المرسومة من الحرب وأن تكون ايجابيات الحرب تفوق تكلفتها.

3.أن الحرب العادلة حرب محدودة وأنها وفقا لجملة من القواعد موجهة قدر الامكان إلى الحد من استعمال العنف والاكراه تجاه السكان العزل. [3]

ولم يقتصر اهتمام وولزر على الجوانب النظرية للحرب العادلة، بل حرص على اختبار مبادئها في ضوء الوقائع السياسية والعسكرية المعاصرة، ومن هذا المنطلق تناول حرب الخليج الأولى، انطلاقا من قناعته بأن النظرية السياسية لا تكتسب قيمتها الحقيقية إلا إذا كانت قادرة على تفسير الأحداث المستجدة وتقديم إطار أخلاقي للحكم عليها، ويرى وولزر أن نظرية الحرب العادلة لم تعد مجرد بناء فلسفي أو تاريخي، بل أصبحت أداة معيارية لفهم الصراعات الدولية وتقويمها، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بها في الفكر السياسي المعاصر، ومن ثم، اتخذ من حرب الخليج الأولى نموذجا لتطبيق مبادئ النظرية، ساعيا إلى بيان مدى توافق هذه الحرب مع الشروط الأخلاقية والقانونية التي تحكم مشروعية اللجوء إلى الحرب وإدارة العمليات العسكرية.

[1] -Michael Waltz, Theory of Defensive Realism, (Columbia University Press, 1998), p142

[2] - Michael Walzer ،War just and unjust wars ،P.320

[3] - Ibid ،P.20.

ويرى وولزر أنه لا توجد حرب تتوافر فيها جميع شروط العدالة بصورة مثالية، إذ إن الوقائع التاريخية غالبا ما تكون أكثر تعقيدا من أن تخضع لتطبيق آلي للمبادئ الأخلاقية، ومع ذلك، يؤكد أن الحكم على عدالة أي حرب ينبغي أن يستند إلى دراسة ظروفها وسياقها السياسي والتاريخي، وانطلاقا من هذا المنهج، تناول حرب الخليج الأولى، بداي ة من الغزو العراقي للكويت، مروراً بالمقاومة الكويتية، والجهود الدبلوماسية، وفرض الأمم المتحدة للعقوبات الاقتصادية، وانتهاء بتشكيل التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة، ويرى أن المجتمع الدولي استنفد، خلال الفترة الممتدة من أغسطس 1990 حتى يناير 1991، مختلف الوسائل السلمية لإقناع القيادة العراقية بالانسحاب من الكويت، غير أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، ويؤكد وولزر أن من مقتضيات الأخلاق السياسية استنفاد البدائل السلمية قبل اللجوء إلى القوة، وتقدير النتائج المحتملة لكل خيار، ولما أصرت القيادة العراقية على استمرار الاحتلال رغم الإنذارات والضغوط الدولية، خلص إلى أن استخدام القوة العسكرية أصبح، في تلك الظروف، الخيار الأخير، الأمر الذي منح الحرب – من وجهة نظره – قدراً من المشروعية الأخلاقية والقانونية باعتبارها استجابة لعدوان سابق وبعد استنفاد الوسائل السلمية [1].

خاتمة

إن أول ما يلفت الانتباه في نظرية وولزر هو التناقض الظاهر في صياغة مفهوم "الحرب العادلة" ذاته؛ إذ يجمع بين حدين متناقضين، فالحرب، في جوهرها، تعني استخدام القوة والعنف والقتل والتدمير وإزهاق الأرواح، وهي أفعال ترتبط تاريخيا بالشر والمعاناة الإنسانية، بينما تشير العدالة إلى الإنصاف والفضيلة واحترام الحقوق والالتزام بالقيم الأخلاقية، ومن ثم، فإن الجمع بين الحرب والعدالة يثير إشكالا فلسفيا عميقا: كيف يمكن لفعل يقوم على القتل والدمار أن يتصف بالعدالة؟ وإذا كانت العدالة تقتضي احترام الحياة الإنسانية، فإن الحرب، مهما كانت دوافعها، تنتهي دائما إلى انتهاك هذا الحق، ولذلك يبدو مفهوم الحرب العادلة محاول ة للتوفيق بين نقيضين يصعب الجمع بينهما من الناحية الفلسفية.

وإذا سلمنا جدلا بإمكان وجود شروط تجعل الحرب مشروعة، فإن الإشكال الأكبر لا يكمن في صياغة هذه الشروط، وإنما في طريقة تطبيقها في الواقع السياسي، فالتجربة التاريخية تكشف أن الالتزام بمبادئ الحرب العادلة لا يُفرض إلا على الدول الضعيفة، في حين تتمتع القوى الكبرى بقدرة واسعة على تجاوز هذه المبادئ دون أن تواجه مساءلة حقيقية، فكثيرا ما تُرفع شعارات الدفاع عن الحرية، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، لتبرير التدخلات العسكرية، بينما تغيب هذه المبادئ عندما تكون الدولة المعتدية من القوى العظمى أو من حلفائها، وهكذا تتحول الحرب العادلة من معيار أخلاقي عام إلى أداة انتقائية تخضع لموازين القوة أكثر مما تخضع لموازين العدالة.

ولعل ما شهده قطاع غزة يقدم نموذجا واضحا للأزمة التي تعانيها نظرية الحرب العادلة عند تطبيقها على الواقع، فقد أفضت العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى دمار واسع للبنية التحتية، وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، ونزوح وتشريد ما يقرب من مليوني فلسطيني، فضلا عن الحصار وما صاحبه من آثار إنسانية جسيمة، وفي ظل هذا التفاوت الكبير في القدرات العسكرية بين الطرفين، يثور التساؤل: أين مبدأ التناسب؟ وأين التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وهما من أهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية الحرب العادلة؟ وإذا كانت هذه المبادئ قد وُضعت لحماية الأبرياء والحد من وحشية الحرب، فإن ما جرى في غزة يعيد التساؤل :هل يمكن حقا وصف هذه الحرب بأنها حرب عادلة؟

ولا يختلف الأمر كثير عند النظر إلى الضربات العسكرية الامريكية التي استهدفت إيران، والتي بررتها بعض الأطراف باعتبارات تتعلق بالأمن القومي أو منع التهديدات المستقبلية، فهذه العمليات تثير بدورها أسئلة فلسفية حول حدود مشروعية استخدام القوة، ومدى اتساقها مع المبادئ التي تقوم عليها نظرية الحرب العادلة، ولا سيما ضرورة استنفاد الوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول، والتناسب في استخدام القوة، ومن ثم، فإن هذه الوقائع تعيد طرح السؤال نفسه: هل تخضع القوى الكبرى للمعايير الأخلاقية التي تدعو إليها، أم أن هذه المعايير تُطبق بصورة انتقائية وفقا لمقتضيات السياسة الدولية؟

ويؤيد هذا النقد من زاوية التطبيق ما لاحظته غومة)2026 (بشأن ازدواجية المعايير الدولية في قضايا الردع ونزع السلاح، مع بقاء موضوعها مختلفا عن الأطروحة الأخلاقية لوولزر.

وانطلاقا مما سبق، يرى الباحث أن مفهوم الحرب العادلة، بصورته المعاصرة، يواجه مأزقا فلسفيا وتطبيقيا في آن واحد، فمن الناحية النظرية، يقوم على محاولة التوفيق بين العنف والعدالة، وهما مفهومان يصعب الجمع بينهما، ومن الناحية العملية،

[1] - Michael Walzer ،War just and unjust wars ،P-P15-17.

تكشف التجربة الدولية أن هذه المبادئ لا تُطبق على جميع الدول بالقدر نفسه، وإنما تتأثر بموازين القوة والمصالح السياسية، ولذلك فإن فكرة الحرب العادلة، رغم قيمتها الأخلاقية بوصفها محاولة لتقييد الحرب والحد من آثارها، قد تتحول في بعض الحالات إلى غطاء يمنح القوى الكبرى شرعية أخلاقية لتبرير تدخلاتها العسكرية، أكثر من كونها معياراً عالميا يطبق على الجميع دون استثناء، ومن ثم، فإن تحقيق العدالة لا يبدأ بإضفاء المشروعية على الحرب، وإنما بإقامة نظام دولي تكون فيه قواعد القانون والأخلاق ملزمة لجميع الدول، قوية كانت أم ضعيفة، على قدم المساواة.

المراجع العربية

1-ابن خلدون: المقدمة، ط2،دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1961م.

2 - ابن منظور: لسان العرب، المجلد الاول، دار صادر، بيروت لبنان، ب.ت.

3-امام عبد الفتاح امام: الأخلاق والسياسة " دراسة في فلسفة الحكم"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م .

4-ايمانويل كانط: مشروع سلام دائم، محاولة فلسفية، ترجمة نبيل الخوري، دار صادر، بيروت، 1985م .

5-ايمانويل كانط: تأملات في التربية، ترجمة محمود بن جماعة، دار محمد على الحامي للنشر، صفاقس، 2005م.

6-ايمانويل كانط: مشروع للسلام الدائم، ترجمة/ عثمان امين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م .

7-جلين تيندر: الفكر السياسي، الأسئلة الابدية، ترجمه/ محمد مصطفي غنيم، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1993م.

8-جميل حمداوي: هل هناك حرب عادلة؟،كتاب الاصلاح، الكتاب الرابع عشر، 2016م.

9- جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، دار الطليعة، بيروت، 1987م.

10-حسين سعيد: الموسوعة الثقافية، مؤسسة فراكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1972م.

11-حمدي عبد الحميد محمد: مفهوم العدالة عند مايكل وولزر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة سوهاج، 2012م.

12-شمامة خير الدين : الحرب بين التحريم والتقنين، مجلة سياسات عربية، العدد التاسع، الدولة، 2014م .

13-عبد الرحمن بدوي: نيتشه، خلاصة الفكر الاوروبي، سلسلة الفلاسفة ، ط5، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975م.

14-عبد الرحمن بدوي: ايمانويل كانط فلسفة القانون والسياسة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1979م.

15-عبد الله نصار: مدخل إلى نظرية الحرب العادلة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة، 1993م.

16-فؤاد زكريا: نيتشة، ط3، دار المعارف، القاهرة ، 1991م.

17-قاموس الفكر السياسي: ج1، مجموعة من المختصين، ترجمة: انطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق، 1994م .

18-كوين تنسكنر: اسس الفكر السياسي الحديث، الجزء الاول، عصر النهضة، ترجمة : حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2012م.

19- محمد سامي عبد الحميد: قانون الحرب، ط2، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2007م. 20 - مراد وهبة: المعجم الفلسفي،دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007م.

21-مكيافيللي: الامير، ترجمة فاروق سعد، منشورات دار الاتفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979م.

22-نيتشة: هكذا تكلم زرادشت، الانتصار على الذات، ترجمة فيلكسفارس، دار القلم، بيروت لبنان، ب.ت.

-23 نيتشه: العالم المرح ، ترجمة حسان بوريقية ومحمد الناجي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ب.ت

دراسات منشورة في مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية

.الدحنوس، مريم محمد علي) .2026 .(التوطين الدائم في ليبيا بين الإكراه الإنساني والهندسة السكانية :إشكالية السيادة في ظل الدولة الهشة https://doi.org/10.65405/sjh.2.3.78 .مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية، 2)3(، 348–361

.علي، محمد مصطفى أبوزيد) .2026 .(الأخلاق والسياسة عند جون ديوي .مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية، 2)3(، 225–246 https://doi.org/10.65405/sjh.2.3.63

.غومة، مبروكة مصطفى) .2026 .(أسلحة الدمار الشامل :الردع الانتشار في السياسة الدولية .مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية، 2)1(https://doi.org/10.65405/sjh.2.1.165

المقطوف، عبدالله محمد محمد، والكيلاني، الصديق خليفة) .2026 .(حوكمة الحدود وأثرها في الأمن القومي الليبي :دراسة تحليلية للتهديدات https://doi.org/10.65405/sjh.2.3.146 .العابرة للحدود منذ عام 2011 .مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية، 2)3(، 881–897

المراجع الاجنبية:

Jokic, A. (2012). What's a just war theorist? Journal of Theoretical and Philosophical Criminology, 4(2), 91–114. https://pdxscholar.library.pdx.edu/phl_fac/2/

Orend, B. (2006). The morality of war. Broadview Press.

Coady, C. A. J. (2002). The ethics of armed humanitarian intervention. United States Institute of Peace.

Blankenhorn, D., et al. (2002). What we're fighting for: A letter from America. Institute for American Values.

Walzer, M. (1973). Political action: The problem of dirty hands. Philosophy & Public Affairs, 2(2), 160–180.

Walzer, M. (2004). Arguing about war. Yale University Press.

Walzer, M. (2006). Just and unjust wars: A moral argument with historical illustrations. Basic Books.

Nietzsche, F. (1968). The will to power (W. Kaufmann & R. J. Hollingdale, Trans.). Vintage Books.

O'Callaghan, R. (2013). Ethics as response: A critical analysis of Michael Walzer's just war theory in the context of Iraq [Doctoral dissertation, University of Manchester]. https://research.manchester.ac.uk/en/studentTheses/ethics-as-response-a-critical-analysis-of-michael-walzers-just-wa/

مواقع الانترنت

https://cutt.us/xLtDy